كما حصل مع المجلس التشريعي.

هذه المواقف المبدئية، والمعطيات الهامة التي شكّلت خلفية تطوّر الاحداث خلال تلك الفترة الحاسمة من تاريخ فلسطين الحديث، قفزت عنها الكاتبة بسهولة واختصار شديدين، واكتفت بتسجيل خلاصة الوقائع، وبتثبيت الهيكل العام للمؤسسات الادارية والتنفيذية للانتداب البريطاني، دون التطرق الى الابعاد السياسية، والاجتماعية، للنظام القائم. امّا النتيجة التي وصلت اليها محاولات المندوب السامي لاجراء انتخابات، بشكل او بآخر، فلم تتعد، في النهاية، تشكيل «مجلس تنفيذي»، اقتصرت عضويته على كبار المسؤولين البريطانيين في الادارة المدنية؛ أي انه كان، عملياً، مجرّد هيئة للتصديق على تعليمات المندوب السامي وقراراته.

وتناول الفصل الرابع أجهزة الحكم المركزية، السكرتاريا والدوائر المختلفة، التي قامت، في ذلك الحين، بما تقوم به الوزارات في الحكومات الاخرى، بالاضافة الى أجهزة الامن والقضاء المختلفة.

وتناول الفصل الخامس والسادس تركيب أجهزة الحكم المحلية على مستوى القضاء، والناحية، وقواعد التوظيف، والمكافآت، والتقدم في سلك الوظيفة الحكومية، وغيرها من التفاصيل، مدعمة بالجداول والاسماء واللوائح المتعددة. وكما هو الحال في الفصول السابقة، فان الكاتبة، هنا، أيضاً، تعمّدت التغاضي عن العامل الصهيوني الذي كان مسؤولاً، الى حدّ كبير، عن الاخفاقات المتتالية التي شهدها جهاز الشرطة مثلاً، وذلك باصرار اللجنة الصهيونية على تشكيل وحدات يهودية خاصة، مستقلة تماماً عن القطاع العربي، لتولي شؤون الامن في المستعمرات اليهودية. وكذلك الحال في مجال التعليم والقضاء والخدمات الصحية وغيرها، حيث كان من الواضح ان ما يريده الجانب الصهيوني، فعلاً، هو اقامة «دولة داخل الدولة»، في وقت لم يكن عدد اليهود في فلسطين يتجاوز ٨٠ ألفاً، مقابل أكثر من ٥٦٠ ألف عربي.

هذا الكتاب، على الرغم من النواقص الواضحة في مادته، يبقى عملاً يستحق الاهتمام، لما احتواه من معلومات تفصيلية ودقيقة عن جهاز الادارة العسكرية، ومن بعدها المدنية، خلال السنوات الاولى من الانتداب البريطاني التي شهدت ارساء القواعد الاساسية لبناء «الوطن القومي» لليهود. أمّا التقصير من جانب الكاتبة في تقديم صورة موضوعية، ومتوازنة، لحقيقة ما كان يجرى في فلسطين، خلال تلك الفترة الدقيقة، فهو أمر يدعو، على أقل تقدير، الى الأسف.

مها بسطامي